آراء سيبويه في الأفعال الناقصة في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) دراسة نحوية

الاستاذ الدكتور
عبد الحسن جدّوع العبودي
كلية التربية الأساسية/ جامعة الكوفة

المدرس المساعد
محمد عبد الأمير عبيد علوان
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف

آراء سيبويه في الأفعال الناقصة في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥ه) دراسة نحوية

الاستاذ الدكتور
عبد الحسن جدّوع العبودي
كلية التربية الأساسية/ جامعة الكوفة

المدرس المساعد
محمد عبد الأمير عبيد علوان
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، الهادي إيانا صراطه المستقيم، وأصلي وأُسلم على سيد خلقه ومنار علمه ومستودع حكمته نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد... فتستعمل (كان) استعمال الأدوات وتختصّ بأحكام وتنفرد بها عن سائر الأفعال، إذ تدخل على الجملة الأسمية فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل اسمًا لها، ثمّ تتسلط على خبره تشبيهًا بالمفعول ليكون خبرًا لها، وقد شابه اسمها الفاعل وخبرها المفعول في اللفظ دون المعنى فضلًا عن دلالتها على الزمان.

وفي دلالتها على الحدث موضع خلاف بين العلماء بل اتسع الخلاف بينهم ليطال التسمية فأطلقوا عليها بـ (الناقصة)، ثمّ عللوا سبب تسميتهم إيّاها بالناقصة لافتقارها إلى الحدث، ثمّ أنّهم ألزموها منصوبها، في حين لم يفعلوا ذلك مع الفعل المتعدي فلم يلزموه منصوبه؛ لأنّهم لا يرون في منصوبها أنّه يتنزّل منزلة الحدث، وذهب فريق من النحويين إلى أنَّ منصوبات هذه الأفعال هي مرفوعاتها في المعنى؛ لأنّ اسمها المرفوع وخبرها المنصوب هما في الأصل (مبتدأ وخبر).

أمّا أبو حيّان(٧٤٥ه) فاختلف مع هذه المذاهب في (كان وأخواتها)؛ لأنّها – بحسب مايراه– أفعال فيها الدلالة على المعنيين (الحدث، والزمن) ومن هنا جاء البحث ليقف على آراء سيبويه في كتاب أبي حيّان الأندلسي والكشف عنها بعد عرضها على آراء النحاة وبيان مواضع اتفاقهم واختلافهم مع سيبويه من جانب، ومع أبي حيّان من جانب آخر. وقد قام البحث على خمسة مباحث: المبحث الأول كان بين التمام والنقصان، والمبحث الثاني: الفصل بين كان واسمها وخبرها بأجنبي، والمبحث الثالث: حذف

النون من مضارع (كان)، والمبحث الرابع: دخول (كان) على المفعول معه، والمبحث الخامس: تقديم خبر (ليس) عليها فضلا عن خاتمة لأهم النتائج.

التمهيد

أولى النحويون هذه الفعال عناية كبيرة فأكثروا البحث فيها من التصرف، والجمود، ودخولها على الجملة الأسمية، وعملها فيها، وعددها، ونهج أبو حيّان ما نهجه فيها غيره من النحويين فذكر في شرحه على ألفية ابن مالك موضوعات كثيرة تتعلق بهذا الباب، فوقع الاختيار على ما فيه إشارة إلى سيبويه، وهي خمس موضوعات متعلقة بـ (كان وأخواتها).

المبحث الأول: (كان) بين التمام والنقصان

قال ابن مالك[١] :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ ليس اصْطُفي
وَذُو تَمامٍ مـا برفـــعٍ يَكتفي
وَمـــا سِواهُ ناقِصٌ، والنقصُ في
(فَتِئَ)(ليس) (زَالَ) دائماً قُفي

قال أبو حيان في شرح بيتي ابن مالك: ((قسمٌ لا يُستعمل إلاّ ناقصاً، وذكر في البيت الثاني أنّه (فتئ)، و (ليس)، و(زال). وقسم يستعمل تاماً وناقصاً، وهو ما بَقِيَ، فما اكتفى بمرفوع ولم يحتج إلى منصوب كان تاماً، وما احتاج إلى منصوب كان ناقصاً)) [٢]. ذكر أبو حيان حدّ الأفعال التامة الناسخة، والأفعال الناقصة، وهذا الرأي هو من الآراء التي صرّح بها أبو حيان ولم ينسبها إلى سيبويه. الذي يبدو أنّ هذه الأفعال لم تكن موضع اهتمام النحويين واختلافهم في العمل وحسب، بل طالت أيدي الخلاف بينهم حتى في التسمية بـ(الناقصة)، فكما اختلفوا في العمل اختلفوا في التسمية، فكانوا فريقين:

الأول: يذهب إلى أنّها إنّما سميت بالناقصة؛ لافتقارها للحدث، فيرى أنّها ليست أفعالاً حقيقة كالأفعال التي جمعت بين (الحدث والزمن)؛ لأنّ الفعل عرّفه النحويون: ((الحدث والزمان يشكلان الفعل عبر اقترانهما))[٣] .

الثاني: يرى أنّها سُمّيت ب(الناقصة) لعدم اكتفائها بمرفوعها، وإنّما تفتقر إلى منصوب وهو الخبر. وهذان المذهبان ذكرهما ابن مالك في الألفية، وأشار إليهما أبو حيّان.

واختلف النقل عن سيبويه في هذه المسألة، فذهب ابن الناظم (٦٨٦هـ) أنّ هذه الأفعال إنّما سُمّيت بـ (الناقصة)؛ لأنّها مسلوبة الدلالة فيها على الحدث، وعزا ذلك إلى سيبويه، قال: ((ومذهب سيبويه ، وأكثر البصريين : أنها إنما سميت ناقصةً ؛ لأنها سُلبت الدلالة على الحدث ، وتجردت للدلالة على الزمان وهو باطل؛ لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان، وبينها فرق في المعنى، فلابد فيها من معنى زائد على الزمان، لأن الافتراق لا يكون بما به

الاتفاق، وذلك المعنى هو الحدث، لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث.))[٤].

الثاني: ما ذهب إليه أبو حيّان في (الارتشاف)،إذ يقول: ((وسُميت هذه الأفعال نواقص؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل سُمّيت بذلك؛ لأنّها لا تدل على الحدث، وكونها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرف، ولا مجرور، وهو مذهب المبرد (٢٨٥هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، والفارسي(٣٧٧هـ)، وابن جني (٣٩٢هـ)، والجرجاني (٤٧١هـ)، وابن برهان (٥١٨هـ)، والأستاذ أبو علي (٦٤٥هـ)، وهو ظاهر مذهب سيبويه))[٥].

وقد اختار في (منهج السالك) أنّها أفعال تدلّ على الحدث والزمن، وعنده هو المشهور، قال: ((والمشهور المنصور أنّها تدلّ على الحدث والزمان، وأنّ الحدث مسند إلى الجملة كما كانت (ظننت) مسندة إلى الجملة))[٦]. و كثرة العزو إلى سيبويه جعلت خالداً الأزهري يعزو الى سيبويه، وأكثرِ البصريين : ((أنَّ معنى تمامها دلالتها على الحدث ، والزمان))[٧]، وهذا الرأي يدعو للشك والاستغراب، فلا يُدرى كيف فرق الشيخ خالد الأزهري بين قول ابن مالك:(وذو تمام ما برفعٍ يكتفي)، وقول سيبويه: (يقتصر على الفاعل فيه)[٨]؟. والحقّ أنّ ماذهب إليه سيبويه في كان التامة ليس كما عُزيَ إليه من أنها دلت على الزمان والحدث، وقد وهم من ذهب هذا المذهب بلحاظ قوله: ((وقد يكون لكان موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه))[٩].

والذي يبدو من كلامه اكتفاؤها بمرفوعها، وهو الفاعل، ومما تجدر إليه الإشارة إنّه عبر عن الاسم بالفاعل ، وعن الخبر بالمفعول به، وأمّا الناقصة فهي المفتقرة إلى الخبر؛ لأنّها بمنزلة الفعل المتعدي الذي لايكتفي برفع الفاعل وإنّما يجاوز مرفوعه لينصب مفعولا به ليتم معناه. فهذا يدلّ أنّ سيبويه قد استعمل المفهومين، فالناقصة عنده هي التي لم تكتفِ بمرفوعها. وهذا المعنى قد أشار إليه أبو حيّان،قال: ((فما اكتفى بمرفوع ولم يحتج إلى منصوب كان تاماً، وما احتاج إلى منصوب كان ناقصاً))[١٠].

المبحث الثاني: الفصل بين كان واسمها وخبرها بأجنبي:

قال ابن مالك[١١] :

وَلاَ يَلي العاملَ معمولُ الخبرْ

إلاّ إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرْ

قال أبو حيان: ((... وتبيّن ممّا حكيناه عن أحمد بن يحيى أنّ الخبر إذا كان اسماً لا يحلّ محلّه الفعل، وله معمولٌ، فلا يتقدّم على عامله، لا في هذه المسألة، ولا فيما أشبهها، فإن كان فعلاً أو اسماً يحلّ محلّه الفعل، فإنّه يجوز ذلك أو يتوسط مع الخبر بين (كان) واسمها متقدماً المعمول على الخبر العامل فيه؛ نحو: كان

طعامك آكلاً زيدٌ، ففيه خلاف بين البصريين: مذهب سيبويه المنع، وذهب ابن السراج والفارسي إلى الجواز، واختاره أبو بكر بن طلحة)) [١٢].

ذهب النحويون إلى أنّ المعمول إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ جاز الفصل به بلا خلاف[١٣].

أمّا إذا كان أجنبياً: فمذهب البصريين المنع وقد عزا أبو حيان ذلك إلى سيبويه، ولي في هذه المسألة تعقيبان:

الأول: الذي يبدو من كلام أبي حيّان أنّها حكاية عن أحمد بن يحيى، فلم ينقل عن سيبويه مباشرة، أو عن طريق أحد النحويين المشهورين سواء كان من الأندلسيين أم من غير الأندلسيين.

الثاني: بعد الرجوع إلى كتاب سيبويه والتحقق من الرأي المنسوب إليه في هذه المسألة، تأكّد للباحث أنّ في كلام سيبويه ما يوهم تقديم المعمول وتوسطه مع الخبر بين الفعل واسمه، فتارةً لم يشر إلى المعمول في حديثه عن الخبر: ((وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك في ضَربَ لأنّه فِعْلٌ مثلُه وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في ضرَبَ، إلاّ أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد))[١٤]. وربّما فهم أبو حيّان ومن سبقه من النحويين أنّ اقتصار سيبويه في الحديث على المعمول، هو عدم إجازته تقديم المعمول مع الخبر وتوسطهما بين الفعل واسمه. وتارةً يفهم من كلامه أنّه يذهب إلى المنع في هذه المسألة، ومن ذلك ما قاله في حديثه عن (ليس)، بعد أن ذكر قول الشاعر[١٥]:

فأصبحوا والنّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ

وليس كلَّ النوى تُلقي المساكينُ

قال: ((لو كان كلّ على ليس ولا إضمارَ فيه لم يكن إلا الرفعُ في كل، ولكنه انتصَب على تُلْقى. ولا يجوز أن تَحملَ المساكين على ليس وقد قدَّمت فجعلتَ الذي يعْمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلِي الأوّلَ، وهذا لا يَحْسُن. لو قلتَ: كانتْ زيداً الحُميَّ تَأْخُذُ أو تَأخذ الحُمَّى لم يجز، وكان قبيحاً))[١٦]. فظاهر كلام سيبويه أنّه لا يجوز أن يكون (المساكين) مرفوعاً على أنّه اسم ليس، وقد استشهد بالبيت المذكور على إضمار في (ليس)، وقد فصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه الفعل؛ لأنّ ما عمل فيه من سببه فلا يُفصل بينه وبين معموله بأجنبي[١٧].

وذهب المبرد إلى أنّ سيبويه، يمتنع الفصل عنده بغير الظرف والجار والمجرور؛ لتوسعهما في الكلام[١٨]. وقد أشار ابن أبي الربيع إلى أنّ النحويين اختلفوا في سبب عدم الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، فمذهب سيبويه أرجعه إلى الفاصل نفسه، إذ ولي (كان) ما ليس باسم ولا خبر[١٩].

وفي الحقّ أنّ ثمرة الخلاف في هذه المسألة ترجع إلى رواية البيت، وفهم المعنى بحسب مضمون الرواية، فنجد سيبويه وأكثر البصريين يروونه بالتاء الفوقية المثناة، وعلى هذه الرواية يكون قد قيّد بذلك أنّ من يذهب بالجواز لا يكون إلاّ على سبيل إضمار الشأن؛ لأنّ الضمير لا يكون عائداً على الخبر، والذي يذهب برواية الياء، فيكون المساكين فاعلاً، بمعنى: (يلقي بالتحية)، وإلاّ لوجب عليه أن يقول: (يلقون) ليطابق المساكين في الجمع، ورواية الياء هي الأصح عند الصبان[٢٠].

والذي يميل إليه الباحث هو أنّ معمول الخبر هو جزء منه، ومكمل له (فطعامك) في الشاهد هي جزء من (الأكل) لذا ينطبق هذا الكلام مع الشاهد الذي ذكره سيبويه؛ لأنّ (الحمى) ليست جزءاً من زيدٍ، ولم يُعدّ مكملاً للخبر، الأمر الذي يتطلب تقدير ضمير الشأن أو القصة.

المبحث الثالث: حذف النون من مضارع (كان)

قال ابن مالك[٢١] :

ومِنْ مضارعٍ لِكانَ منجزمْ

تُحذفُ نونٌ وهوَ حذفٌ ما التُزم

قال أبو حيان في شرح بيت ابن مالك: ((وأطلق الناظم جواز حذف النون من مضارع (كان) المنجزم، وفيه تفصيل: وهي أنّها إمّا أن تلقَى ساكناً أو لا: إن لقيت ساكناً، نحو: (لم يكنْ ابْنك قائماً)، ففي حذفها خلاف: أجاز ذلك يونس ومنعه سيبويه))[٢٢]. فعزا الجواز إلى يونس بن حبيب(ت١٨٢هـ) وابن مالك، ونسب إلى سيبويه المنع.

عزا الرضي الاسترابادي إلى سيبويه المنع، قال: ((قال سيبويه: إذا لاقى نون (يكن) المجزوم، ساكناً بعدها لم يجز حذفها، قال تعالى: ﴿ **لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ** ﴾ [البينة: ١] ، لتقويها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المد، وأجازه يونس...)) [٢٣]. وتبعه ابن مالك فعزا إلى سيبويه المنع، قال: ((... فإن وصلت بساكن رُدّت نونها كقوله –تعالى: ﴿ **لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ** ﴾ ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقاة ساكن. وقد أجازه يونس، وهو قليل))[٢٤]. أمّا سيبويه فذكر أنّ الحذف يمتنع في الوصل، قال: ((وأما الأفعال فلا يحذف منها شيءٌ؛ لأنّها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي. إلّا أنّهم قالوا: لا أدر، في الوقف؛ لأنّه كثر في كلامهم، فهو شاذٌّ. كما قالوا لم يكُ، شبهت النون بالياء حيث سكنت. ولا يقولون لم يك الرجل؛ لأنّها في موضع تحركٍ، فلم يشبه بـ(لا أدر)، فلا تحذف الياء إلا في: (لا أدر)، و(ما أدر). وجميع ما لا يحذف في الكلام وما

يختار فيه ألاّ يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي))[٢٥].

فظاهر كلام سيبويه الحذف يمتنع في حال إذا كانت في الوصل، بلحاظ قوله: (ولا يقولون لم يكُ الرجلُ) معللاً بقوله: لأنّها في موضع تحرّك. فلذا نجده يقول في موضع آخر من الكتاب: ((اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام في غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فممّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك. لم يكُ ولا أدر، وأشباه ذلك))[٢٦]. فحمل الحذف هنا على القليل الشاذّ. وأشار إلى مذهب شيخه يونس بن حبيب(ت ١٨٢هـ)، بقوله: ((وزعم يونس أنها لغةٌ كثيرة في العرب جيدة))[٢٧].

والحقّ أنّ أبا حيّان لم يصرّح في العزو إلى سيبويه وشيخه، بالضرورة، أو بكونها لغة من لغات العرب، ولكن نسب إلى ابن مالك الجواز مطلقاً، قال: ((وأطلق الناظم جواز حذف النون من مضارع (كان) المنجزم))[٢٨] وقد ذكر سيبويه أنّ الحذف عند يونس لغة. وأنشد سيبويه قول الشاعر[٢٩] :

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجه

رسمُ دار قد تعفّى بالسّرر

فعدّ أبوسعيد السيرافي حذف النون في البيت شاذاً، فهو ليس ضرورة كما زعم سيبويه والجمهور الذين يرون أنّ الحذف وقع اضطراراً لا على سبيل الاختيار[٣٠].

وممّا يبدو للباحث أنّ الخلاف بين سيبويه ويونس ينحصر في الحركة الناتجة عن التقاء الساكنين، فسيبويه لا يعتدّ بها لذا نجده يذهب إلى جعلها ضرورة شعرية، خلافاً ليونس فهو يرى أنّ الحركة متولدة عن التقاء ساكن مع ساكن آخر فنتج عنه حركة طارئة لا يعتدّ بها، فهي للتخلص من الساكن لذا جاز حذف النون لسعة الكلام.

المبحث الرابع: دخول (كان) على المفعول معه، نحو: (كيف أنت وزيداً).

قال ابن مالك[٣١] :

وبعدَ (ما) استفهام أو (كيفَ) نَصَبْ

بفعل كون مضمر بعضُ العربْ

قال أبو حيان: ((لقد تقدم الخلاف في (كان) الناقصة: هل تقعُ في هذا الباب أو لا تقع؟، ولسيبويه في نحو هذا تقديران: أحدهما إضمار (كان). والآخر إضمار مصدر (لابس) مضافاً إلى مضمرٍ، أو منوناً غير مضاف، فيقدّر: ما شأنك وملابستك زيداً أو ملابسةً زيداً))[٣٢].

وقد أجاز سيبويه الأمرين، فذكر ذلك في موضعين مختلفين من الكتاب؛ ففي باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّلِ، قال سيبويه: ((فإذا أضمرتَ فكأنّك قلتَ: ما شأنُك وملابسةٌ

زيداً، أو وملابستُك زيدا، فكان أن يكون زيدٌ على فِعْلٍ وتكونَ الملابسةُ على الشأن، لأن الشأن معه ملابسةٌ له، أحسنَ من أن يُجْرُوا المظهَرَ على المضمَرِ. فإن أظهرتَ (الاسمَ في الجرّ) عَمِلَ عَمَلَ كَيْفَ في الرفع. ومَنْ قال: ما أنت وزيداً، قال: (ما شأنُ عبدِ الله وزيداً). كأَنّه قال: (ما كان شأنُ عبدِ الله وزيداً)، وحمله على كانَ لأنّ كان تقع ههنا))[٣٣] . فهنا قدّر سيبويه إضمار (كان) الناقصة والتقدير: (ما كان شأنُ عبد اللهِ وزيداً).

ذكر أبو حيّان أنّ تقدير الملابسة عند سيبويه مختلف فيه، قال: ((واختلف في تقدير سيبويه الملابسة: فقيل هو تفسير إعراب، أُلزم إعمال المصدر مضمراً، وإبقاء معموله، وذلك لا يجوز على قواعد البصريين، وقيل: هو تفسير معنى لا تفسير إعراب))[٣٤].

واعترض أبو العباس المبرد على سيبويه في الإضمار مع اسمي الاستفهام (ما) و(كيف) إذ لا يرى من فرق بينهما في القياس فكلاهما يدخل على الماضي والمضارع، وردّه ابن ولاّد في أنّ حرف الاستفهام إذا دخل على الفعل الماضي يفيد الإنكار، فيخرج عن معنى الاستفهام[٣٥].

والحقّ أنّ سيبويه ذكر الأمرين الرفع والنصب، ولكنّ في هذا الباب لا يقوى إلاّ النصب وقد كثر في كلام العرب إضمار كان في باب المفعول معه ، ومنه قول الراعي النُّميري[٣٦]:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي

لَزِمَ الرحالةَ أن تميلَ مَمِيلا

فكأنّه أراد أن يقول: أزمانَ كان قومي مع الجماعة.

وبقي سؤالٌ يطلب الإجابة وهو هل أشار سيبويه إلى الرفع في هذا الباب؟ الذي يبدو من كلام سيبويه أنّ الرفع على العطف يكون أكثر في هذا الباب؛ لأنّه بمنزلة الأخبار بحال المتكلم حال كلامه، ففي الشاهد: (كيف أنت وزيدٌ) فيه دلالة على حال المخبر عنه وإن كان الخبر محذوفاً فالعطف إذا لم يتقدم فعل، أو ما أشبه الفعل، وفي ذلك يقول سيبويه: ((والرفعُ أجودُ وأكثر في: ما أنت وزيدٌ، والجر في قولك: ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ، أحسنُ وأجودُ، كأَنه قال: ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ، ومَن نصب في: ما أنت وزيداً أيضاً قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأَنه قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنّه قال: ما كانَ شأنُ زيدٍ وأخاه؛ لأنّه يَقع في هذا المعنى ههنا، فكأَنّه قد كان تكلَّم به))[٣٧].

وإلى هذا المعنى أشار أبو حيّان بقوله: ((ويجوز العطف في هذه المسائل، فتقول: (ما أنت وزيداً)، و(ما بال عبد الله وزيدٍ)، و (ما شأنُ زيدٍ وعمرٍو)، و (كيف أنت وزيدٌ)، وتكون الواو بمعنى (مع) على حدّ قولهم: (كلّ رجل وضيعته)، أي: مع ضيعته))[٣٨] . وقد أشار ابن مالك إلى العطف إذا أمكن بغير ضعفٍ،

ومتــى ضعف العطف، فالنصب هو المختار وهو ظاهر كلامه في الألفية[٣٩] :

والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ أحقّْ
والنصبُ مختار لدى ضَعفِ النسقْ

المبحث الخامس : تقديم خبر (ليس) عليها

قال ابن مالك:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ ليس اصْطُفِي
وَذُو تَمامٍ ما برفعٍ يَكتفي

تباينت مذاهب النحويين في تقديم الخبر في باب (ليس)، فذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبرها عليها، قياساً على تقديم المعمول (يوم)، في قوله تعالى:﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾ [هود: ٨]، ومنع ذلك الكوفيون[٤٠]، وتبعهم المبرد، والزجاج، وابن السراج[٤١].

قال أبو حيان: ((واختلف النقل على سيبويه في هذه المسألة؛ فنسب بعضهم إليه الجواز، وبعضهم المنع، وليس في كتاب سيبويه ما يشهد بالجواز إلاّ ما في أبواب الاشتغال من قوله: أزيداً لست مثله))[٤٢]. أمّا سيبويه فاختُلف عليه النقل، والذين عزوا إليه على مذاهب:

الأول: مذهب أبي علي الفارسي والذي عزا فيه إلى سيبويه جواز تقديم الخبر على ليس، قال: ((... وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس، فتقول: (منطلقاً ليس زيدٌ) فذهب قوم إلى أنّ تقديم خبر ليس عليها لا يجوز، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها، نحو: (ليس منطلقاً زيدٌ)...))[٤٣].

الثاني: ذهب ابن الورّاق إلى أنّ سيبويه جاز عنده تقديم الخبر على (ليس)، قال: ((وَاعْلَم أَن سِيبَوَيْهِ قد نَص على جَوَاز تَقْدِيم خبر (لَيْسَ) فِي مَسْأَلَةٍ، وَإِن كَانَ فِيهَا معنى النَّفْي، وَوجه جَوَازه: أَنّ (لَيْسَ) فعل فِي نَفسهَا، وَإِنَّمَا منعت من التَّصَرُّف للاستغناء عَن نفي الزَّمَان الْمَاضِي بغَيْرهَا))[٤٤]. وإليه ذهب الأعلم الشنتمري في قول سيبويه: ((ومثلُ ذلك (أَعبدَ الله كنتَ مِثلَه)، لأنَّ كنتَ فعلٌ والمِثلُ مضافٌ إليه وهو منصوبٌ. ومثلُه (أزيداً لستَ مثلَه)، لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيتَ أخاه. وهو قول الخليل))[٤٥].إلى أنّه يجيز تقديم خبر(ليس) عليها، قال: ((وقد فُهِم من قول سيبويه في هذا الموضع أنّه يجيز: (قائماً ليس زيدٌ)، ويقدم خبر ليس عليها))[٤٦].

الثالث: ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ سيبويه لا يجيز تقديم خبر(ليس) عليها، وردّ على من ذهب إلى الجواز بقوله: ((وقد ذكرتُ ذلك في المغني، وبيّنتُ وجهَ تعرّيها من الدلالة، وفي كلامه دليلٌ على ما ذكرناه؛ لأنّه قال: إنّ ليس تتصرّف تصرّف أخواتها فاعرفه))[٤٧]. وتبعه أبو بركات الأنباري، قال :((وزعم بعضهم

أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص))[٤٨].

والحقّ لم يرد نصٌ في الكتاب بالجواز أو المنع سوى ما جاء في باب الاشتغال من قوله: ((ومثلُ ذلك أَعبدَ الله كنتَ مِثلَه؛ لأنَّ كنتَ فعلٌ والمِثلُ مضافٌ إليه وهو منصوبٌ. ومثلُه أزيداً لستَ مثلَه؛ لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيتَ أخاه. وهو قول الخليل))[٤٩]. وربما فهم الجواز بالقياس على هذا فحملوا (ليس) على (كان) في قولهم: أزيداً لست مثله، فهي بمنزلة قولنا: أعبد الله كنت مثله، وبما أنّ (كان) منزلة (ضرب) فهي تتصّرف تصرّفها، ويجوز تقديم مفعولها عليها، لذا حُملت (ليس) على (كان)؛ لأنّها بمنزلتها [٥٠].

والذي يفهم من كلام أبي حيّان أنّ سيبويه منع تقديم خبر (ليس) عليها، قال: ((وليس في كتاب سيبويه ما يشهد بالجواز إلاّ ما في أبواب الاشتغال))[٥١]. وهذا المعنى الذي أشار إليه الأعلم الشنتمري، وقد أشار الباحث إليه سابقاً. وللباحث في المسألة تعقيبان:

الأول: أنّ ما استُدلّ به من قول سيبويه: (أعبد الله لستَ مثله؟)، يفهم منه أنّه جاء على إضمار فعل، وقد قدّم إليه سيبويه في أول الباب، قائلاً: ((تقول: (أَعبدَ الله ضربتَه)، و (أزيداً مرّرتَ به)، و(أعمرا قتلتَ أخاه)، و(أعمراً اشتريتَ له ثوباً). ففي كلّ هذا قد أضمرتَ بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيرُه، كما فعلتَ ذلك فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير الاستفهام))[٥٢]. فهذا لا يُعدّ دليلاً على جواز التقديم. فقوله: ((أزيداً لستَ مثله)) فالذي نصب (زيداً) الفعل المقدّر، فـ (ليس) لم تعمل النصب بـ (زيداً). وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان بقوله بعد ما ذكر قول سيبويه: ((كأنّه قال: أخالفت زيداً لست مثله، ولا يجوز أن يفسر إلاّ ما يجوز أن يعمل))[٥٣].

الثاني: افتقار النقل إلى الدقة في هذه المسألة، وما يؤكّد ذلك ما عزاه الجرجاني إلى سيبويه في هذا الباب من أنّ ((إنّ ليس تتصرّف تصرّف أخواتها فاعرفه))[٥٤]. فالنص الذي ذكره سيبويه لا ينطبق مع ما ذكره الجرجاني، قال سيبويه: ((فأمّا ليس فإنّه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعَتْ موضعاً واحداً، ومن ثم لم تصرف تصَرُّفَ الفعلِ الآخَر))[٥٥].

ويرى الدكتور حسام النعيمي أنّ سيبويه ليس له مذهب في هذه المسألة، إذ قال: ((والذي أوصلني أنّه لم يصرح بالإجازة كما لم ينص على المنع، وهذا يعني أنّه ليس له مذهب في الكتاب في هذه المسألة))[٥٦]. ، والذي يميل إليه الباحث أنّ سيبويه لم يصرّح بالمنع أو الجواز.

الخاتمة

بعد مطالعة سريعة لآراء سيبويه في (كان وأخواتها) في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك توصل فيها الباحث إلى أهم النتائج هي:

١- إنَّ (كان) تستعمل تامة فتستغني عن الخبر، وقد وافق أبو حيان سيبويه فيذلك وهي من الآراء التي صرح بها ولم يعزوها إلى سيبويه بظاهر اللفظ.

٢- لا يجوز الفصل بين (كان) ومعموليها بأجنبي، وهذا الخلاف راجع إلى الرواية والنقل، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ معمول الخبر جزء منه ومكمل له، فإذا فُصِل بينه وبين الخبر استُدعي تقدير ضمير الشأن.

٣- لم يصرح سيبويه بجواز تقديم خبر(ليس) عليها أو عدم الجواز، وقد ذكر ذلك، لذا يكون مذهب الكوفيين هو الأرجح دليلًا ونقلًا، وأمّا سيبويه فلا رأيَ له في المسألة.

الهوامش:

(١) ألفية ابن مالك، البيتان، الخمسون والواحد والخمسون بعد المائة: ٢٢.

(٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢١٧/١.

(٣) الأصول في النحو ٤١/١.

(٤) شرح ابن الناظم ٩٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١١٥١.

(٦) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢١٧/١.

(٧) شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٩/١ .

(٨) ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥٤. ونحو سيبويه في كتب النحاة (أطروحة):١٩٢.

(٩) كتاب سيبويه ٤٦/١.

(١٠) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢١٧/١.

(١١) ألفية ابن مالك، البيت مائة واثنان وخمسون:٢٢.

(١٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٢٢/١.

(١٣) ينظر: شرح الأشموني ٢٢٧/١، وحاشية الصبان ٣٥٢/١

(١٤) كتاب سيبويه ٤٥/١.

(١٥) البيت من البسيط، لحُميد بن ثور الهلالي، ديوانه: ٣١١، خزانة الأدب ٢٧٠/٩.

(١٦) كتاب سيبويه ٧٠/١.

(١٧) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب:٩٥.

(١٨) ينظر: المقتضب ٩٩/٤.

(١٩) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٠٥/١-٧٠٦، وينظر: المقاصد الشافية ١٩١/٢.

(٢٠) ينظر: حاشية الصبان ٣٥٤/١-٣٥٥.

(٢١) ألفية ابن مالك، البيت مائة وسبعة وخمسون: ٢٢.

(٢٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٣٥/١.

(٢٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١٠/٤.

(٢٤) شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١.

(٢٥) كتاب سيبويه ١٨٤/٤.

(٢٦) كتاب سيبويه ٢٥/١.

(٢٧) كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٥.

(٢٨) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٣٥٣/١.

(٢٩) البيت من الرمل، وهو لحُسيل بن عرفطة، ينظر: خزانة الأدب ٣٠٨/٩. ولم أعثر على ديوانه.

(٣٠) ينظر: الفكر النحوي لسيرافي من خلال شرح الكافية للرضي دراسة نحوية(أطروحة): ٣٥.

(٣١) ألفية ابن مالك، البيت ثلاثة مائة وثلاثة عشر: ٣٨.

(٣٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٥٥٣/٢.

(٣٣) كتاب سيبويه١/ ٣٠٩.

(٣٤) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٥٥٣/٢.

(٣٥) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٠٠.

(٣٦) البيت من الكامل، للراعي النميري ، ديوانه:٢٠٩.

(٣٧) كتاب سيبويه ٣١٠/١.

(٣٨) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٥٥٥/٢.

(٣٩) ألفية ابن مالك، البيت ثلاثة مائة وأربعة عشر: ٣٨.

(٤٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ /١٣٠.

(٤١) ينظر: المقتضب ١٩٤/٤، والمسائل الحلبيات ٢٨٠، والمسائل البغداديات ٢٥٨، والأصول في النحو ٨٩/١-٩٠، وشرح التسهيل، للمرادي ٢٩٩.

(٤٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢١٥/١.

(٤٣) الإيضاح العضدي:١٠١، والمقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٧/١.

(٤٤) علل النحو: ٢٥٣.

(٤٥) كتاب سيبويه ١٠٢/١.

(٤٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٢٩/١.

(٤٧) المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٩/١.

(٤٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣٠.

(٤٩) كتاب سيبويه ١٠٢/١.

(٥٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤١٣/١، والتكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٩/١.

(٥١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢١٥/١.

(٥٢) كتاب لسيبويه ١/ ١٠١.

(٥٣) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢١٥/١.

(٥٤) المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٩/١.

(٥٥) كتاب سيبويه ١/ ٤٦.

(٥٦) النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥٧.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف أبي بكر الشرجي (ت٨٠٢ هـ)، تح : د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح : رجب عثمان محمد، و رمضان عبد التواب، ط١، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو ولاد (ت٣٣٢هـ)، تح : زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري،
- تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح : د حسن شازلي فرهود، ط١، ١٩٦٩م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح : عادل عبد الموجود، والشيخ معوض، وشارك فيه د. زكريا النوتي، ود. أحمد الجمل، ط١،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- ✓ التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، د. ط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- ✓ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تح : زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- ✓ التوطئة، أبو علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تح : يوسف أحمد المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة ١٩٨٠م.
- ✓ حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ومعه شرح شواهد العيني، تح: عبد الحميد هنداوي، د. ط، دار زين العابدين، د. ت.
- ✓ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)،تح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مطبعة الخانجي – القاهرة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- ✓ الخصائص، ابن جني، تح : محمد علي النجار، د. ط، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة، د. ت.
- ✓ ديوان حُميد بن ثور الهلالي، تح: محمد شفيق اليطار، ط١، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، التراث العربي، الكويت ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- ✓ ديوان الراعي النميري، شرحه: د. واضح الصمد، ط١، دار الجيل، بيروت- لبنان ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ✓ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (ت٧٦٩هـ)،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢، دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ✓ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢٠هـ- ٢٠٠م.
- ✓ شرح الأشموني لألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٣٩م.
- ✓ شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ابن مالك، تح : عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، مطبعة هجر.

✓شرح التسهيل للمرادي، القسم النحوي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد، ط١، مكتبة
✓الإيمان، المنصورة – مصر ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
✓شرح التسهيل (المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، لمحبّ الدين محمد بن يوسف (ناظر الجيش)(ت ٧٧٨هـ)، تح: علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد مبارك، وعلي السنوسي محمد، محمد راغب نزّال، ط١، مطبعة دار السلام، القاهرة ١٤٢٨-٢٠٠٧م.
✓شرح الجزولية للأبّذي، أبو الحسن بن محمد الأبّذي (ت ٦٨٠هـ)، تح: مجموعة من
✓الأساتذة، وهي مجموعة رسائل ماجستير دكتوراه و، جامعة أمّ القرى- السعودية، د. ط، د. ت.
✓شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح : د. صاحب أبو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
✓شرح الرضي على الكافية، تح : يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م .
✓شرح عيون الإعراب، علي بن فضال المجاشعي(٤٧٩هـ)، تح: حنّا جميل حدّاد، ط١، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
✓شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون، السعودية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
✓ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(٣٦٨هـ)، تح :أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
✓ شرح اللمع، ابن بَرْهان العكبري (ت٤٥٦هـ) تح : د. فائز فارس، ط١، مطبعة النهضة، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
✓ الفكر النحوي للسيرافي من خلال شرح الكافية للرضي دراسة نحوية، د. يحيى بن محمد الحكمي، ط٢، مطبعة الجنادرية، السعودية ٢٠٠٩م.
✓ فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، صنع : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط١ ،

مطبعة السعادة، مصر ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .

- ✓ الفهرست، أبو فرج بن النديم (ت ٣٧٧هـ)، تقديم: أيمن فؤاد سيد، د.ط، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن ٢٠٠٩م.
- ✓ الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ط ٥، مطبعة الخانجي بالقاهرة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ✓ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) تح: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ✓ المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ودار المناذرة بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ✓ المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ✓ المقتضب، أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ)، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ✓ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيّان الأندلسي ، تح: د. شريف عبد الكريم النجار، ود. يس أبو الهيجاء، ط١، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن ٢٠١٥م.
- ✓ النواسخ في كتاب سيبويه، حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ✓همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ، تح: عبد العال سالم مكرم، عبد السلام محمد هارون، د.ط، عالم الكتب، القاهرة ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

الرسائل الجامعية:

- ✓ ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول سلمان الزيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م .
- ✓نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم، مازن عبد الرسول سلمان (رسالة دكتوراه) إشراف: د. خديجة الحديثي، كلية الآداب- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.

Abstract

It uses the tools and is specialized in provisions and is unique to them from all other acts, as it is applied to the nominal sentence, and the novice begins to compare it with the actor, and it has a name for it. And the scholars differed in their significance on the event, and even differed to the name of the event, and they differed in calling it b (missing). They do not see that it is fixed The status of the event descends. A group of grammarians went on to say that the positions of these acts are their meanings in the sense, because their name and proven experience are originally (novices) and novellae. The (Kan) is used completely Vtstgny of the news, and agreed Abu Hayyan Sebwayeh in it, one of the views stated by (Abu Hayyan) and did not attribute to Sebwayeh words. It is not permissible to separate between "kan" and its employees with a foreigner, and this dispute is related to the narration and the transport.

The study concluded that the news is part of it and is complementary to it. Sebwayeh did not state that it is permissible to submit a news (not) about it or not, and Abu Hayyan mentioned it Thus, the doctrine of the Kufayein likely evidence and transfer, but Sebwayeh no opinion on the matter.